

# دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية

عبد الرزاق حمد حسين الجبوري  
مدرس مساعد  
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت

## المخلص

تعدّ المسألة الزراعية من المسائل المهمة ، بالنسبة للبلدان العربية سيما وأن اغلبها مستوردة للغذاء ، بسبب ضعف كفاءة القطاع الزراعي . لذا فهي مع مرور الزمن تعاني من عجز غذائي كبير يرتبط بعلاقة طردية مع الزمن ، ويعزز هذا العجز معدلات النمو السكانية المرتفعة . ولذا يمكن القول بصفة عامة أن التصاعد المستمر في حجم الفجوة الغذائية في البلدان العربية ما هو إلا نتاج مباشر لتخلف القطاعات الإنتاجية الزراعية من جهة ، والنمو السريع في الطلب الاستهلاكي من جهة أخرى .

ويزداد الواقع سوءاً في ظل النظام الدولي الجديد، وما وضعت من قوانين وآليات لعمل مؤسساته والتي من بينها منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي على البلدان الأخرى الالتزام ببنود ومضامين الاتفاقيات داخل هذه المنظمات والتي من بينها اتفاقية الزراعة.

ومن الأمور الأساسية لهذه الاتفاقية هي إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج والتصدير ، إضافة إلى رفع الحماية الكمر كية لتسهيل النفاذ إلى الأسواق ، إن هذه الحالة تلقي بظلالها على اقتصاديات البلدان العربية وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الزراعي ، لذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على الواقع الزراعي في الوطن العربي .

## المقدمة

تعدّ التجارة الدولية المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في الدول المختلفة ، ويعتبر العمل على تسهيل حركتها بين الدول وإزالة القيود التي تواجهها من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية وبالتالي زيادة الناتج العالمي ، وفي سبيل تحقيق ذلك سعت بعض الدول إلى عقد مؤتمر دولي في هافانا في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ لإنشاء منظمة للتجارة الدولية ترعى نظام تجاري حر ، لكن الانقسامات بين الأطراف المشاركة آنذاك حالت دون إقامتها وبدلاً منها تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة والتي أصبحت نافذة في ١ كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، على أن تكون هذه الاتفاقية مؤقتة لحين الاتفاق على إقامة منظمة التجارة العالمية ، ومن ذلك الحين وحتى وقت الاتفاق على إقامة منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ ، شهدت مسيرة الجات ثماني جولات للمفاوضات التجارية كان آخرها جولة الأورغواي ، والتي تعد من أهم جولات الجات على الإطلاق كونها شملت معظم جوانب التجارة الدولية كتجارة السلع وخصوصاً السلع الزراعية والمنسوجات وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والإجراءات المتعلقة بالاستثمار ، وقد كثر الجدل حول الآثار المحتملة لهذه الاتفاقية على البلدان الأعضاء في وقت ركزت معظم الدراسات على أن معظم الفوائد المترتبة على تحرير التجارة ستكون من نصيب البلدان المتقدمة في حين أن البلدان النامية ستتحمل أعباء إضافية بسبب تطبيق هذه الاتفاقية ، وتحصل على نسب ضئيلة من المكاسب ومن المتوقع

أن تكون درجة التأثير متباينة من دولة لأخرى ، وفي هذا السياق فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو استقصاء الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية (الجات) على تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية .

### مشكلة البحث

إن معظم البلدان العربية تعاني من عجز غذائي كبير ، اخذ يتسع مع تقدم الزمن ، بسبب تدهور القطاع الزراعي في هذه البلدان ، وعدم استطاعته من مواكبة تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان ، إذ أدى تراجع الإنتاج الزراعي إلى تدهور مستمر في مؤشر الاكتفاء الذاتي ، وبالتالي اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي ، مما أدى بالبلدان العربية إلى أن تتجه لرمد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج .

مما شكل عبئاً ثقيلاً على موازين المدفوعات في البلدان العربية وخصوصاً البلدان غير النفطية . وبسبب الترتيبات الجديدة لتجارة السلع الزراعية في ظل منظمة التجارة العالمية التي من بينها رفع الدعم عن السلع الزراعية ، والتي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في البلدان المصدرة ، والتي تعني إضافة مبالغ جديدة الى المبالغ التي كانت تدفعها البلدان العربية لاستيراد المواد الغذائية ، مما يعني أن البلدان العربية ستكون في وضع أسوأ من الوضع السابق.

### فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مؤداها الآتي :

((ستكون لمنظمة التجارة العالمية (WTO) آثار على تجارة السلع الزراعية العربية ، وان الآثار السلبية حتمية في حين أن الآثار الايجابية محتملة قد تكون أو لا تكون)).

### هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان الآثار السلبية والاييجابية الناجمة عن تجارة السلع الزراعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) .

### أسلوب البحث

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي .

### هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث فقد سار عبر المحاور الآتية :

- أولاً: مفهوم الجات .
- ثانياً: مبادئ وقواعد الجات .
- ثالثاً: جولات الجات التفاوضية .
- رابعاً: إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) .
- خامساً: نتائج جولة الأورغواي .
- سادساً: الاتفاق الخاص بالزراعة .
- سابعاً: التجارة العربية في السلع الزراعية والمواد الغذائية .
- ثامناً: الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية .
- تاسعاً: الاستنتاجات.

### أولاً: مفهوم الجات

**الجات :** اتفاقية دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود التجارية الكمركية وغير الكمركية التي تعترض انسياب السلع عبر الحدود . وذلك لتحقيق بيئة دولية تجارية تنافسية تغذيها المفاهيم الكلاسيكية لحرية التجارة (دعه يعمل - دعه يمر) والتي تؤمن بآليات السوق في أحداث اقتصاد دولي متوازن وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية بما يخدم الرفاهية العامة لجميع أطراف التبادل التجاري<sup>(١)</sup> وترتكز اتفاقية الجات على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم مسيرتها في تحقيق أهدافها .

## ثانياً: مبادئ وقواعد الجات

### ١. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favoured Nation : MFN)

ويعد من أهم مبادئ الجات في تطبيق التجارة الحرة ، ويقصد به أن أية ميزة أو حصانة تمنحها دولة متعاقدة في الاتفاقية لطرف آخر فإن مثل هذه الميزة أو الحصانة تسري على كافة الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية<sup>(٢)</sup> ونظراً لصعوبة تطبيق هذا المبدأ بشكل كامل فقد تم وضع العديد من الاستثناءات للتحلل منه كالمادة (٢٤) من الاتفاقية والمتعلقة بالاتحادات الكمركية ومناطق التجارة الحرة إذ تستطيع الدول الأعضاء في الاتحادات الكمركية أو مناطق التجارة الحرة تقديم امتيازات أو تسهيلات فيما بينها دون الالتزام بتعميمه على باقي الدول المتعاقدة في الجات . ويستثنى من تعميم هذا المبدأ الجزء الرابع من الاتفاقية الذي يشمل المواد (٣٦-٣٨) والمتعلق بالتجارة والتنمية والذي يتضمن التزام الدول المتقدمة تجاه الدول النامية بمنحها معاملة تفضيلية تنطوي على إعفائها أو إعطائها تنازلات أو إعفاءات كمركية بهدف رفع المستوى المعاشي وتشجيع التنمية الاقتصادية للدول النامية .

### ٢. مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment :NT)

ويعني معاملة المنتج الأجنبي كمعاملة المنتج المحلي من حيث الأمور التي تخضع لرقابة الحكومة كالرسوم والضرائب<sup>(٣)</sup> .  
لذا فإن السلع المستوردة من الدول الموقعة على الاتفاقية تعامل معاملة مثيلة للسلع الوطنية ، وانه لا يوجد تمييز في المعاملة لصالح الأخيرة ، ومن تطبيقات ذلك أيضاً منع تقديم دعم للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المثلل المستورد، أو اشتراط استخدام نسبة معينة من المنتج المحلي دون المستورد في إنتاج سلعة معينة<sup>(٤)</sup> .

### ٣. مبدأ الشفافية (Transparency)

يعني هذا المبدأ الالتزام بأن تكون التعريفات الكمركية هي الوسيلة الوحيدة لتقييد الواردات من الدول الأخرى كقاعدة عامة . ومقتضى ذلك ضرورة أن تكون الوسائل السعرية (الضرائب الكمركية) وليست الوسائل الكمية (أو القيود غير التعريفية) هي التي تتخذ لغرض الحماية ، أي حضر القيود غير التعريفية ، نظراً لافتقارها إلى الشفافية فيصعب بذلك تقدير مستوى الحماية وإمكانية التنبؤ بالسلوك التجاري للدول ، في حين التعريفات الكمركية يسهل تتبع آثارها على التجارة الخارجية (٥) .

### ٤. مبدأ تجنب سياسة الإغراق (Dumping)

يلتزم الأطراف المتعاقدون في الجات بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم ، إذا كان من شأن ذلك إيقاع الضرر الجسيم بمصلحة المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة ، أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر ، وفي حالة وقوع هذا الضرر نتيجة الإغراق تخول الاتفاقية الطرف المتعاقد المتضرر بأن يفرض رسماً تعويضاً لإلغاء اثر الإغراق أو لمنع حدوثه أصلاً من جانب أي طرف آخر.

### ٥. مبدأ خفض العام والتصاعدي للضرائب الكمركية

ينص هذا المبدأ على تعهد الدول المتعاقدة بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل ، ويتم ذلك من خلال الدخول في مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الكمركية ، مع تثبيت هذه التعريفات والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك الا وفقاً لإجراءات محددة قد تنطوي على تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفات وذلك لكي تكون خطوات الحماية ثابتة .

### ٦. مبدأ إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية (Safeguards)

في حالات الطوارئ ، قد يطلق على هذا المبدأ (( نظام التحفظات )) ، وجاء هذا المبدأ لأجل حماية الصناعات المحلية ، وتطبيقاً لذلك يجوز للدولة المنظمة إلى الاتفاقيات عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضخماً من الواردات من سلع معينة على نحو يلحق ضرراً بالمنتجين المحليين لهذه السلع ، أو يهدد بوقوع هذا الضرر أن تفرض قيوداً تجارية على هذه السلع من خلال وقف ما سبق أن تعهدت به من تخفيضات كمركية على هذه السلع كلياً أو جزئياً ، وتلتزم الدولة التي لجأت إلى هذه الإجراءات بإلغائها خلال فترة زمنية معينة على اعتبارها إجراءات وقتية لتحقيق هدف معين .

### ثالثاً: جولات الجات التفاوضية

اتسمت اتفاقية الجات بتحديد لها إطار عام نحو السير باتجاه العولمة ، وذلك بإزالة القيود التجارية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف بحيث تضم جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية ، لذلك فمنذ إنشائها عام ١٩٤٩ وحتى وقت الاتفاق على إقامة

منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٤ ، شهدت هذه المسيرة الطويلة للجالات ثماني جولات للمفاوضات التجارية ، كان آخرها جولة الاورغواي التي بدأت في عام ١٩٨٦ واستمرت حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، وقد ارتفع عدد الدول المتعاقدة من (٢٣) دولة إلى (١١٨) دولة في أوائل عام ١٩٩٤ تغطي تجارتها حوالي (٩٠%) من إجمالي التجارة الدولية (٦) ، ثم إلى (١٤٩) دولة في عام ٢٠٠٥ .

وقد تحولت الجات رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ ، وهناك تسعة دول عربية منظمة إلى الجات وهي الإمارات والبحرين وتونس ومصر والمغرب وموريتانيا والكويت وجيبوتي وقطر إضافة إلى أربعة دول هي في طريقها إلى الانضمام وهي الأردن والجزائر وسوريا والسعودية<sup>(٧)</sup>.

ومن خلال النظر (الجدول ١) يتبين أن جولات المفاوضات التي سبقت جولة كندي والممتدة من (١٩٤٧-١٩٦٢) قد اقتصررت على مسألة تحرير التجارة الدولية من القيود الكمركية ، إذ تم خلالها خفض متوسط التعرفة الكمركية في البلدان الصناعية بنسبة (٦٣%) من مستوى التعريفات السائدة ، في حين تجاوزت الجولات التالية ابتداء بجولة كندي (١٩٦٢ - ١٩٦٧) مسألة التخفيضات الكمركية على حركة التجارة الدولية ، ففي جولة كندي إضافة إلى خفض متوسط التعرفة الكمركية بنسبة (٥٠%) والتي تعادل (٤٠) بليون دولار من حجم التجارة الدولية ، نجد أنها تعرضت لمسألة مكافحة الإغراق وتم تبني صيغة تسمح بفرض رسوم كمركية على المنتجات المغرقة ، إذ ثبت أنها قد أدت إلى ضرر مادي وتميزت جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) بأنها إضافة إلى خفض متوسط التعرفة الكمركية إلى (٣٣%) والتي تعادل (٣٠٠) بليون دولار من حجم التجارة الدولية، إنها طرحت مفردات تتعلق بتسهيل وتنظيم حركة التجارة الدولية عن طريق تقنين استخدام القيود التجارية كإزالة القيود الكمية وتحويلها إلى قيود كمركية ومسألة الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات تراخيص الاستيراد . وتميزت الفترة ما بين نهاية جولة طوكيو وبدأ مفاوضات الأورغواي والتي استمرت سبع سنوات ، حالة من الركود التي ألفت بظلالها على الاقتصاد العالمي<sup>(٨)</sup> وتنامي أهمية تبني نزعة الحماية التجارية من خلال القيود غير الكمركية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، بعدما تراجعت قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وتعاضمت الأهمية النسبية لليابان<sup>(٩)</sup>. إن الارتباط ما بين الركود والحماية خلال عقد الثمانينات أوجد ضرورة لعقد جولة جديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف للتخلص من مأساة الركود وإنعاش الاقتصاد العالمي، وقد كان ذلك بعقد جولة الأورغواي عام ١٩٨٦ والتي استمرت إلى ما يزيد على سبع سنوات، وانتهت بالتوقيع على نتائجها من قبل (١١٨) دولة في مدينة مراكش المغربية في ١٥ نيسان عام ١٩٩٤ تغطي تجارتها أكثر من (٩٠%) من التجارة العالمية وتمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في كانون الثاني ١٩٩٥ .

**الجدول (١)**  
**جولات الجات التفاوضية**

نسبة خفض التعرفة	عدد التعريفات الكمركية التي اتفق على تثبيتها	قيم التجارة بليون دولار	عدد الدول المشاركة	تاريخ عقد الجولات	الجولة
(٦٣%)	٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٣	١٩٤٧	جنيف
	٥٠٠٠	-	٣٣	١٩٤٩	انسي
	٨٧٠٠	-	٣٤	١٩٥١-١٩٥٠	توركواي
	-	٢٠٥٠	٢٢	١٩٥٦-١٩٥٢	جنيف
	٤٤٠٠	٤٠٩٠	٤٥	١٩٦١-١٩٦٠	ديلون
	-	٤٠٠٠٠	٤٨	١٩٦٧-١٩٦٢	كندي
	-	٣٠٠٠٠٠	٩٩	١٩٧٩-١٩٧٣	طوكيو
	-	-	١١٨	١٩٩٣-١٩٨٦	اوروغواي
	-	-	١٤٩	٢٠٠٥	

المصدر: جيسوس سياد ، نحو نظام تجاري مفتوح ، اتفاقية الجات وأثرها على البلاد العربية ، تحرير سعيد النجار ، الكويت ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٥ ، ص ٣٣ .

Philip Evans and James Walsh, the EIU Guide to the New Gatt, London: Economist intelligence unit – 1994 . p10

**رابعاً: إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)**

يعد إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون مظلة شاملة لاتفاقية الجات ، وجميع الاتفاقيات الأخرى ، ابرز ما حققته جولة الاورغواي ، مما سيكون له انعكاسات مهمة على النظام التجاري العالمي ، ويؤمل من تأسيس المنظمة تقليل الإجراءات التقييدية الفردية ، نظراً لأن صلاحيات المنظمة ستركز على قواعد قانونية أكثر صرامة من لوائح الجات لعام ١٩٤٧ .

وستقوم المنظمة بخمسة وظائف أساسية هي (١٠) :

- ١ . تسهيل وإدارة الاتفاقيات التي تمت في ظل جولة الاورغواي .
- ٢ . الأشراف على المفاوضات الدولية متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء .
- ٣ . إدارة نظام شامل وموحد لتسوية المنازعات .
- ٤ . إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية .
- ٥ . التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق انسجام كبير في السياسات التجارية والمالية الدولية .

وسيكون الانضمام للمنظمة مفتوحاً لجميع الدول المتعاقدة في الجات ، والتي تلتزم بتقديم تنازلات كمركية وغير كمركية لتحسين فرص الوصول إلى أسواقها ، وسيكون حق

التصويت في المنظمة متساوياً بين الدول والحصول على أغلبية الأصوات لاتخاذ القرارات إلا في حالتها التصويت على القرارات المتعلقة بتفسير لوائح الاتفاقية لتأسيس المنظمة ، والترخيص للعضو بالإعفاء من القيد بالتزامات المنظمة والتي يجب الحصول فيها على أغلبية الثلثة أرباع من مجموعة الأصوات المطروحة ، وللمنظمة مديراً عاماً ومسؤولياتها ذات طبيعة دولية تماثل المؤسسات الدولية المتخصصة الأخرى .

أما الهيكل الأساسي للمنظمة فيتكون من عدد من الأجهزة وهي<sup>(١١)</sup>:

١ . **المؤتمر الوزاري** : ويتكون من جميع الدول الأعضاء (على مستوى وزراء التجارة الخارجية) ويعقد اجتماعاً كل عامين ، ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية .

٢ . **المجلس العام** : ويتكون من ممثلين من كافة الدول الأعضاء ، ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده ، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة به ويعمل للجان المختلفة . كما يتولى مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الأخرى والتي تضطلع . بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية .

٣ . **جهاز تسوية المنازعات** : وهو احد الأجهزة الرئيسية التي تشمل صلاحياته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل .

٤ . **آلية مواجهة السياسات التجارية** : وهي التي تقوم بمراقبة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقاً للفترة الزمنية المحددة بنص الاتفاق ، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة ، وأربعة أعوام للدول النامية وستة أعوام للدول الأقل نمواً .

٥ . **المجالس النوعية بالمنظمة** : وهي مجلس لشؤون تجارة البضائع ، ومجلس لشؤون تجارة الخدمات ، ومجلس شؤون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية ، وعلى كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقية الخاصة به ، وعضوية هذه المجالس التي تعقد عند الضرورة مفتوحة أمام ممثلي الدول الأعضاء .

٦ . **أمانة المنظمة** : وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري .

أما بالنسبة لعضوية المنظمة فهي تكون للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وعلى الدول المنظمة الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم إبرامها منذ عام ١٩٤٧ وحتى تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ ، غير أن الانضمام إلى المنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات وإنما يتم ذلك تدريجياً على أن لا تزيد فترة التطبيق عن عام ٢٠٠٥ .

وتسبق العضوية في المنظمة مفاوضات بين المنظمة والدول الراغبة بالعضوية يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي ستلتزم بها الدولة وذلك وفقاً لمستوى النمو الاقتصادي لهذه الدولة.

ويلاحظ بأن ليس هناك أجباز للدولة على دخول المنظمة فالعضوية تكتسب بشكل طوعي وتخضع لمدى رؤية الدولة في الاستفادة من عدمها من الانضمام ، إلا أنه في الواقع العلمي لا يمكن لأي دولة أن تظل خارج منظومة الاقتصاد العالمي .

### خامساً : نتائج جولة الاورغواي (أهم الاتفاقيات الرئيسية)

تعدّ جولة الاورغواي من أهم وأنجح الجولات التي مرت بها اتفاقية الجات ، وقد بلغ عدد اتفاقيات التجارة الدولية التي تضمنتها الوثيقة الختامية لجولة الاورغواي (٢٨) اتفاقاً تتعلق بالزراعة والمنسوجات والقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمارات ومكافحة الإغراق وقواعد شهادات المنشأ وتراخيص الاستيراد ، واتفاقية الملكية الفكرية ، وتسوية المنازعات .

ومن أهم الاتفاقيات الرئيسية التي أقرت عنها جولة الاورغواي هي<sup>(١٢)</sup>:

١ . **تجارة السلع الصناعية** .

٢. تجارة المنسوجات والملابس .
٣. تجارة الخدمات .
٤. حقوق الملكية الفكرية .
٥. إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة .
٦. الاتفاق الخاص بالزراعة .

وبما أن موضوع الدراسة متعلق بتجارة السلع الزراعية لذا سيتم تناول هذا الجانب بشكل مفصل .

### سادساً: الاتفاق الخاص بالزراعة

كانت حصة القطاع الزراعي كبيرة في المفاوضات التي تمت في إطار جولة الأورغواي ، لكونه مصدراً للتوتر في العلاقات التجارية الدولية بسبب انتهاج الحكومات لسياسات الدعم من خلال برامج الدعم الحكومي ، والقيود المفروضة أمام الواردات والتي غالباً ما تؤدي إلى إختلالات في الأسواق الدولية وبالتالي إلى تشوهات في تجارة السلع الزراعية ، لذا سعت جولة الأورغواي إلى صياغة اتفاق بهدف تحرير تجارة المنتجات الزراعية من خلال معالجة ثلاثة موضوعات حيوية تتعلق بدخول الأسواق وإعانة الصادرات والدعم المحلي للمنتجات الزراعية .

#### ١. فتح الأسواق

تضمن هذا الاتفاق تحويل القيود غير الكمركية على المنتجات الزراعية كالقيود على الواردات (الحصص) ، والرسوم على الواردات ، واشتراط الحد الأدنى لأسعار المستوردات وترخيص الاستيراد التمييزية وقيود التصدير إلى قيود كمركية مكافئة ، تعطي نفس الأثر في توفير الحماية وتزيل الخوف وحالات عدم التأكد التي تكتنف أسواق المنتجات الزراعية ، كما تضمنت صيغة الاتفاق على قيام الدولة المتقدمة بخفيض التعرفة المفروضة على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة (٣٩%) خلال ست سنوات والدول النامية بنسبة (٢٤%) خلال عشر سنوات من إنشاء منظمة التجارة العالمية .

وتستثنى الحالات الآتية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية<sup>(١٣)</sup>:

- أ. إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من (٣%) من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ .
- ب. إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس المشار إليها.
- ج. المنتجات التي اعتبرت مستحقة المعاملة الخاصة ، بناء على اعتبارات غير تجارية كالأعباء الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي .
- د. إذا كان المنتج يخضع لقيود على الإنتاج ، بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية ، لا على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنعة .
- هـ. إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدولة النامية ، حيث من الممكن استمرار تقييد مثل هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (١٠ سنوات).

#### ٢. دعم الصادرات الزراعية

نصت الاتفاقية على حظر أي دعم جديد مقدم للصادرات الزراعية ، وعلى تخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية القائمة بنسبة (٣٦%) من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات ، ونسبة (٢١%) من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠) خلال ست سنوات في حالة الدول المتقدمة وبنسبة (٢٤%) من القيمة و(١٤%) من الكمية خلال



عشر سنوات في حالة الدول النامية ، وبالنسبة للدول الأقل نمواً فليس مطلوب منها إجراء أي تخفيض في دعم الصادرات الزراعية .

ولا يسري هذا التخفيض في حالة الدول النامية على الدعم الموجه إلى تخفيض تكاليف التسويق للصادرات الزراعية وشحنها داخلياً ، كما تعفي أيضاً المعونات الغذائية المصدرة إلى الدول النامية من تخفيض الدعم الخاص بالصادرات الزراعية .

### ٣. الدعم المحلي<sup>(١٤)</sup>

يتضمن الاتفاق على حظر تقديم إعانات للمنتجات الزراعية المحلية لغرض منحها ميزة أو حصانة تجاه المنتجات المستوردة ، ويستوجب الالتزام بضرورة تقنين الدعم المحلي للزراعة بنسبة (٢٠%) خلال ست سنوات للبلدان المتقدمة و بنسبة (١٣.٣%) خلال عشر سنوات للبلدان النامية .

ولا يشتمل هذا التقنين بالنسبة للبلدان الأقل نمواً ، ويستثنى من هذا الالتزام :

أ. الدعم المحلي للمنتج الذي لا يتجاوز عن (٥%) من قيمة إنتاجه الكلي في حالة الدول المتقدمة و(١٠%) في حالة الدول النامية .

ب. تستثنى من خفض الدعم الزراعي المدفوعات المباشرة ضمن برامج تحديد الإنتاج، والإعانات الحكومية التي تواجهها البلدان النامية نحو تطوير التنمية الزراعية الريفية، من خلال دعم الاستثمار الزراعي ودعم مدخراته التي توفرها الدول للمنتجين ذوي الدخل المنخفضة .

ج. كما يستثنى الدعم الموجه لغرض الأبحاث ومكافحة الأمراض ومشاريع البنية التحتية والأمن الغذائي ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والدعم المرتبط بحماية البيئة على أن لا تكون لهذه الأنواع من الدعم أي أثر يذكر على تجارة المنتجات الزراعية .

كما يستمر الدعم النقدي للمزارعين في بعض الحالات مثل التعويض لحالات الكوارث الطبيعية والإصلاح الهيكلي ومساعدة المناطق الفقيرة<sup>(١٥)</sup> .

### سابعاً : التجارة العربية في السلع الزراعية والمواد الغذائية

إن محصلة التجارة الخارجية لأي دولة تعد انعكاساً واضحاً أو مقياساً صادقاً لقدرة الإنتاجية لاقتصاد هذه الدولة، وأن الأهمية النسبية لكل قطاع لا تتمثل فقط في قدرة هذا القطاع على إشباع الحاجات الأساسية الداخلية أو في مساهمته في الناتج المحلي لهذه الدولة ، بل تكون متمثلة أيضاً في مدى مساهمته في حصيلة الناتج القومي الإجمالي من خلال الصادرات إلى الخارج .

ومن المعروف أن الوطن العربي يعاني من التدهور المستمر في معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والذي يعكس تدني مساهمة القطاع الزراعي في كل من الناتج المحلي والإجمالي والناتج القومي الإجمالي ، ومن ثم يؤدي انخفاض الصادرات وزيادة الاستيراد إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي .

ويلاحظ أن معدلات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي قد بدأت في تدهور منذ بداية السبعينيات ، وأن هذا التدهور قد واکبه تدهور الميزان التجاري الزراعي العربي ، حيث كانت هنالك حالة قريبة من التوازن في بداية عقد السبعينيات نحو (١.٩) مليار دولار للواردات و (١.٨) مليار دولار للصادرات انخفضت هذه النسبة أي نسبة الصادرات إلى الواردات من (٩٥%) عام ١٩٧٠ إلى (٢٠%) عام ١٩٧٩ ، كما بلغت تكلفة الواردات (١٥) مليار دولار ١٩٧٩ أي بزيادة (٧٠%) عما كانت عليه عام ١٩٧٠ ، بينما لم ترتفع حصيلة الصادرات إلا بنسبة (٧%) واتسعت الفجوة بينهما من (١٠٠) مليون دولار إلى (١١٨٠٠) مليون دولار بلغ متوسط النمو السنوي للواردات (٢٦%) . وخلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٠) ارتفعت قيمة الصادرات من (٣٨٢٣) مليون دولار إلى (٤٨٣١) مليون دولار في حين ارتفعت قيمة

الواردات الزراعية من (٢١٥٢٢) مليون دولار إلى (٢٤٢٠٧) مليون دولار وبلغت التكاليف المتراكمة لسد الفجوة الغذائية خلال هذه المدة (١٥٠) مليار دولار .

وقد شكلت نسبة الواردات الزراعية (٢١%) من إجمالي الواردات في عام ١٩٩٠<sup>(١٦)</sup> .  
ووصل العجز في الميزان التجاري إلى (١٩٠) مليار دولار عام ١٩٩٣ . وتطور الفجوة الغذائية من (١٢.٢٢٤) مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى (١٤.١) مليار دولار عام ٢٠٠١<sup>(١٧)</sup> .. وفيما يتعلق بالتجارة البينية بين الدول العربية في مجال السلع الزراعية فأنها منخفضة جداً ، وهذا يعود إلى حد بعيد إلى القصور الشديد في الهياكل الإنتاجية العربية ، كما يشار إلى أن الأقطار العربية تعتمد بدرجة كبيرة في إشباع احتياجاتها من الواردات الزراعية على دول غير عربية وهذه الحالة تؤدي إلى تعميق تبعية الوطن العربي في اعتماده على الخارج غذائياً .

وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة المهيمنة إلى الاستفادة من مميزات الحالة الجديدة بواسطة المنظمات الرأسمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، ولاشك ان لهذه التغيرات آثار على البلدان الأخرى وخصوصاً البلدان النامية والتي من بينها البلدان العربية ، التي تمثل الطرف الأضعف في ظل البيئة الدولية الجديدة .

## ثامناً : الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية

يمكن تقسيم الآثار المتوقعة إلى آثار ايجابية من ناحية وآثار سلبية من ناحية أخرى .  
وتتمثل الآثار الايجابية في إنشاء نظام تجارة زراعي يتسم بالعدل ويعتمد على قوى السوق والاستفادة من عوائد الميزة النسبية ومزايا تقسيم العمل والاستغلال الأمثل للموارد ، وزيادة التصدير من خلال اتساع حجم السوق ، وإشباع الحاجات المحلية من خلال تسهيل شروط الاستيراد .

ومن جهة أخرى يتوقع ، أيضاً أن تؤدي الزيادة في أسعار السلع الغذائية في الأجل المتوسط (خمس سنوات تقريباً) إلى زيادة إيرادات بعض الدول العربية المصدرة للمنتج الزراعي ، وبالتالي زيادة دخل المنتجين الزراعيين فيها ، أما الآثار السلبية فتتمثل في :

١ . تعدّ الدول العربية من الدول المستوردة للمواد الغذائية ، حيث أن ما تستورده من هذه السلع يقارب (٢٠) مليار دولار سنوياً ينفق من هذا المبلغ بحدود (٥) مليار دولار سنوياً على الحبوب ، لذا فإن الدول العربية ستتأثر إلى حد كبير في خفض الإعانات الرسمية للسلع الزراعية في الدول المتقدمة ، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار هذه السلع سيؤدي على زيادة العجز في موازين مدفوعات البلدان العربية ، وخصوصاً الدول التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء .

٢ . إن إلغاء ما تقوم به البلدان الصناعية من دعم للصادرات سيؤدي في الأجل القصير على تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للأغذية .

٣ . لا شك أن قدرة مجتمع ما في تحقيق تنمية تكمن في قدرته على الاستقطاع من إنتاجه أو دخله (الادخار) وتوجيه هذه الموارد نحو الاستثمار ، ولما كان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود ومن ثم تدهور الدخل الحقيقي ، لذا فإن العلاقة تكون عكسية بين ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم من ناحية والقدرة على الادخار والاستثمار الإنتاجي من ناحية أخرى ، لذا فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤدي إلى إنفاق الجزء الأكبر من الدخل في إشباع الحاجات الأساسية ، وبالتالي تنخفض معدلات الادخار والاستثمار المحلي وتزيد الاستعانة بالمدخرات الأجنبية من خلال الاقتراض الخارجي أو المساعدات الخارجية ، وكذلك تعميق حالة التبعية ويزيد

العجز في ميزان المدفوعات في الدول العربية المقترضة . وقد توقعت بعض الدراسات الزيادة في أسعار جميع المنتجات الزراعية بما يتراوح بين ١٠ إلى ٢٥%<sup>(١٨)</sup>. وأشارت دراسة أخرى بأن الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية نتيجة تحرير التجارة في السلع الزراعية حوالي (٦٥٩) مليون دولار سنوياً وأكثر من نصف هذا المبلغ يعود الى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من القمح والأرز ثم السكر ، حيث تبلغ الخسائر المتوقعة من هذه السلع حوالي أكثر من (٨٤%) من باقي إجمالي الخسارة المتوقعة للدول العربية .

٤. إن الالتزام بتخفيض التعريف الكمر كية على الواردات من السلع الزراعية وان كان سوف يؤدي إلى خفض أسعار السلع لصالح المستهلكين ، إلا أن هذا سيؤدي من ناحية أخرى إلى خفض الإيرادات الكمر كية التي تسهم بنصيب كبير في دعم الإيرادات العامة في الدولة العربية ، ومن المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة العجز في الميزانية العامة للدول العربية المستوردة للغذاء .

٥. إن قدرة السلع الزراعية المصدرة من الدول النامية بصفة عامة ، ومن الدول العربية بصفة خاصة لن تتزايد لمجرد خفض التعريف الكمر كية ، لأن القدرة سترجع أساساً إلى مدى جودة هذه السلع وتمكينها من منافسة السلع المماثلة لها في الدول المتقدمة ، ولا شك إن تدهور نصيب الدول النامية في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية يشير مع عوامل أخرى إلى ضعف جودتها بالرغم من انخفاض أسعارها ، وإذا كانت بعض الدول العربية تتمتع بميزات نسبية في إنتاج بعض السلع الزراعية ، فإن الميزة النسبية وحدها لم تعد كافية لتحقيق مبدأ التنافس الدولي ، لأن الميزة النسبية تعتمد على معطيات استاتيكية في عوامل الإنتاج مثل المناخ ، توفر الري ووجود خبرة تاريخية في إنتاج محصول أو سلعة معينة . ومع تطور النظم المعلوماتية في جميع مجالات الحياة ، إضافة إلى جانب التطور التكنولوجي السريع فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الميزة النسبية وابرار أهمية الميزة التنافسية.

٦. ضالة الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية (وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي تؤكد هذه الحقيقة) سيؤدي حتماً إلى أن الفائدة ستكون في صالح البلدان المتقدمة في حالة تحرير تجارة السلع الزراعية .

٧. وجود إجراءات وقائية وبشكل تمييزي ، في حالة تزايد الواردات في دولة معينة بشكل غير اعتيادي ، سيضعف من نفاذ المنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية إلى الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول العربية التي تعتبر في معظمها مستوردة للغذاء فإن فرصة نفاذها للأسواق ستكون ضعيفة ، كما أنها ستعاني من ارتفاع في تكلفة الغذاء المستورد .

٨. إن السياسات الزراعية سوف تكون ملتزمة بالتزامات وضوابط منتظمة في هذه الاتفاقية (اتفاقية الزراعة) سوف تحد كثيراً من حرية الحركات التي كانت متاحة للدول النامية في رسم سياساتها التنموية واختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها.

وفي ضوء الالتزامات والضوابط مثل الدعم المسموح به والدعم المحظور والاشتراطات الجديدة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وقوانين حماية الملكية الفردية ، لذا فالسياسة الزراعية للبلدان العربية لابد أن تكون متماشية مع بنود اتفاقية التجارة ، لذا فإن أهداف هذه الاتفاقية ستكون متعارضة مع مصالح المزارعين المستفيدين من الدعم ، كما يتعارض أيضاً مع السياسات في بعض البلدان التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الغذائية .

وهذه الإجراءات ستؤدي بالدفع باتجاه الاستيراد بدل الإنتاج محلياً الذي أصبحت تكلفته مرتفعة .

## تاسعاً: الاستنتاجات

١. تعدّ جولة الاورغواي أهم الجولات وأكبرها حتى الآن ، من حيث عدد الدول المشاركة ، ومن حيث المدة التي استغرقتها ، إضافة إلى المواضيع المتنوعة التي تناولتها ، والتي من بينها اتفاقية الزراعة ، وأهم ما توصلت إليه هذه الجولة هو إنشاء منظمة التجارة العالمية لتصبح المحور الثالث في السيطرة على الأوضاع الاقتصادية العالمية مع المحورين وهما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .
  ٢. تدل مؤشرات الوضع الزراعي العربي على عدم كفاية الإنتاج لحاجات الاستهلاك ومن ثم زيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي لسد الفجوة الغذائية المستمرة بالاتساع مع تقدم الزمن ، مما يؤدي إلى تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية الأساسية وخصوصاً الحبوب .
  ٣. إن تطبيق مبادئ النظام التجاري الدولي الجديد سينجم عنه آثار مختلفة منها السلبية ومنها الايجابية ، ومع ذلك إن أغلبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما الآثار الايجابية احتمالية بل أنها اقرب إلى الفرص التي يمكن للدول النامية الانتفاع بها بحسب ظروف كل منها ، وما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى من اجل تحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية ، وبحسب السلوك العملي الذي تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة لتطبيق المبادئ التي يتضمنها هذا النظام الجديد .
  ٤. إن تطبيق المبادئ والإجراءات التي تضمنها اتفاق الزراعة ، سوف يؤدي إلى ارتفاع في أسعار معظم المنتجات الزراعية الرئيسية ومن ثم فان تكاليف استيراد الغذاء سترتفع ، وسيؤدي ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي ، كما إن فرصة المنتجات الزراعية العربية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية ستتوقف على قدرتها التنافسية.
  ٥. إن اتفاق الزراعة أضحى يمثل تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات التي تواجه التنمية العربية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة ، ولا بد من رؤية عربية شاملة لمواجهة هذه التحديات .
- إذ أن المواجهة الفردية تكون غير مجدية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية ، إذا لا بد من تجميع الجهود العربية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ، فالسياسات القطرية تكون عاجزة ما لم يكن هنالك تكامل بينهما وبين السياسات في الأقطار العربية الأخرى
٦. إن سياسات منظمة التجارة العالمية ستؤدي إلى زيادة تهميش البلدان النامية في ظل النظام الدولي الجديد ، وسيكون الطرف الأقوى والموجه والمتحكم هو الدول الصناعية المتقدمة.

## الخاتمة

إن قيام منظمة التجارة العالمية في السعي نحو تحرير التجارة الدولية يعد امراً لازماً لتوجهات الاقتصاد العالمي في ظل العولمة ، إذ ستكون هذه المنظمة جنباً إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لنشر فكر واليات العولمة وتطبيقها في الواقع ، حيث أصبح تيار العولمة يجتاز الحدود والحواجز دون استأذن ولا تعترف بها أبداً ، ولم يعد إمام البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص ، سوى القبول بهذا التحدي ، والاتجاه نحو الشراكة الايجابية في بناء النظام الاقتصادي الجديد مع باقي الدول الأخرى ، على إن يتم لاحقاً توسيع نطاق الخيارات المتاحة إمام هذه الدول فيما يتعلق بتحديات العولمة السياسية والثقافية.

لكن طريقة الانخراط باتجاه العولمة يجب إن تكون مدروسة ومحسوبة بدقة، وان الانضمام بشكل تكتل هو أفضل من التسارع الانفرادي في الانضمام ، إذ إن التكتلات تستطيع إن تؤثر في اتجاهات النظام الدولي الجديد من خلال بلورة الأفكار واتخاذ السياسات والإجراءات التي تصب في مصلحة هذه البلدان والتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية التي تصاب بها من جراء الانخراط في العولمة.

وإذا كانت تجربة العقود الماضية فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالتجارة البينية العربية قد واجهتها معوقات معينة ، فإن الواقع الراهن يطرح فرصاً أفضل لتحقيق هذه التجارة وتعزيز مكانة البلدان العربية ككيان موحد في التأثير على مستقبل التجارة العالمية ، فلا بد بالتحول نحو سياسات زراعية عربية تحقق التكامل المنشود من أجل زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ، فإن تحقيق هذا الشيء سيكون من أهم الآثار الايجابية لمواجهة السلبات الناجمة عن اتفاقية الزراعة. وعلى هذا الأساس ما لم تنجح الأقطار العربية في إعادة صياغة إستراتيجية العمل العربي المشترك على النحو الذي تم توضيحه آنفاً، بحيث تتجاوز الأقطار العربية منفردة مصالحها القطرية سيظل قرار الانضمام إلى هذه المنظمة، يجلب المزيد من الآثار السلبية لهذه الأقطار .

### هوامش المصادر والمراجع

١. مأمون احمد ياسين شحاته ، اثر الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة على القطاع الصناعي في الاردن ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة آل البيت ، ١٩٩٧ ، ص ١٠ .
  ٢. محمد عبدالله ، اثر اتفاقية الجات على القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد ٦٢ ، ١٩٩٥ ، ص ١١٩ .
  ٣. عبد الفتاح الجبالي ، دورة اورغواي و العالم الثالث حسابات الكسب و الخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٠ .
  ٤. إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٥ ، ص ١٦ .
  ٥. عبدالله عبدالعزيز الصعيدي ، اثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي ، آفاق اقتصادية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٧ ، ص ٧٩ .
  ٦. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ١٩٩٥ ، ص ١٢٥ .
  ٧. خالد حنفي ، منظمة التجارة العالمية :
- WWW. ISLAM –ON LINE . NET/io/ Arbic/DOWALIA/NAMAA.31.10.2005
8. Philip Evans and James Walsh. The eu guide to the new gatt/ London : economics Inteligence.Unit.1994.p.13
٩. جيسوس سياد ، نحو نظام تجاري دولي مفتوح ، اتفاقية الجات وأثارها على البلدان العربية ، تحرير سعيد النجار ، الكويت ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢ .
  ١٠. جمال الدين زروق ، الجات ونتائج جولة الاورغواي للمفاوضات التجارية و انعكاساتها العامة على تجارة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨ .
  ١١. خالد حنفي ، مصدر سابق .
  ١٢. مأمون ياسين ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
  ١٣. عبدالله عبدالعزيز مصدر سابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .
  ١٤. مأمون ياسين ، مصدر سابق ، ص ٢٣ ،
  ١٥. عبدالله عبدالعزيز، مصدر سابق ، ص ٩٧ .
  ١٦. عبدالله عبدالعزيز، مصدر سابق ، ص ١١٢ .
  ١٧. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠٠٣ ، ص ٤٨ - ٢٧٦ .
  ١٨. عمر عبدالله كامل ، الاقتصاديات العربية و حقيقة خسائر ما بعد الجات، الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٩٤/١٢/٥ .



This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.